المحور الأوّل \ الفصل التّاسع: تجارب التّنمية

تميَزت فترة ما بعد الحرب العالميَة الثانية بحصول البلدان المتخلّفة على الاستقلال. كانت تعاني هذه البلدان من العديد من المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، فلجأت إلى اعتماد برامج وخطط وسياسات تنمويّة لحلّ هذه المعضلات وللخروج من حالة التخلّف التي كانت تعيشها. وكان على هذه البلدان المستقلّة حديثًا الاختيار ما بين النّموذج الليبرالي الذي يرتكز على المبادرة الفردية والاقتصاد الحرّ القائم على القطاع الخاص، وبين النّموذج الاشتراكي للتنمية الذي يعتمد كليا" على هيمنة وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطني، وعلى كلّ قطاعات المجتمع التربوية والصّحّيّة والسياسيّة وغيرها.

نعالج في هذا الفصل هذين النّموذجين، ومن ثمَ نتطرّق للتّوجّه الحالي للسّياسات التّنموية.

أوّلًا": النّموذج اللّيبرالي للتّنمية

مرتكزات النّموذج الليبرالي :المبادرة الفردية والملكية الخاصّة في كل ميادين الاقتصاد الوطني الزراعية والصناعية والتجارية.

دور القطاع الخاصّ: الاستثمار في كلّ القطاعات والمساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

دور الدولة: توفير المناخ الملائم للاستثمار (بناء وتحسين البنى التحتية وسنّ التشريعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية..)

الإجراءات الّتي اعتمدتها الدّولة لدعم قطاع الزراعة:

- شقّ الطرقات، بناء السّدود، ومشاريع الرّي وحفر الآبار الارتوازية لإيصال المياه إلى مختلف الأراضي الزراعية.

- تشجيع المزارعين على تطوير إنتاجهم من خلال استخدام وسائل زراعية حديثة (معدّات وآلات حديثة – أسمدة – إرشاد زراعي).

- مساعدة المزارعين في تصريف إنتاجهم داخليًّا من خلال السياسات الحمائية وخارجيًا من خلال عقد اتفاقات تجارية خارجية.

-إنشاء مؤسّسات تسليفية زراعية لتقديم القروض اللّازمة لقطاع الزراعة بفوائد منخفضة ولآجال طويلة.

الإجراءات التي اعتمدتها الدولة لتشجيع الاستثمارات في قطاع الصناعة:

- توفير البنى التحتية اللازمة للصناعة كالكهرباء والطرقات والمرافىء والاتصالات ....

- سنّ التّشريعات (تفعيل دولة القانون والأسس الديمقراطية) لحماية وطمأنة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

-إعفاء المواد الأولية والآلات المستوردة من الضرائب الجمركية لمساعدة الصناعيين لرفع قدرتهم التنافسية (خفض التكاليف و رفع الانتاجية).

-اعتماد سياسات حمائية لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية، وعقد اتفاقات تجارية لتصريف الإنتاج في الخارج.

- تشجيع الصناعات الخفيفة والثقيلة.

- إنشاء مؤسّسات مصرفيّة وتسليفيّة لتأمين التمويل اللّازم للصناعة بفوائد قليلة ولآجال طويلة.

كذلك اهتمّت الدولة بتأمين شبكة من المدارس للقضاء على الأمّيّة أو تخفيض نسبتها.

ثانيًا":النموذج الاشتراكي أو الموجّه للتنمية:

مرتكزات النموذج الاشتراكي: الملكية العامة وسيطرة الدولة على كافّة القطاعات، وضع الخطط لتوجيه النشاطات الاقتصادية نحو الميادين التي تعتبرها أولوية.

دور القطاع الخاصّ: محدود جدًّا ويقتصر على امتلاك المنشآت الصغيرة والحرفية.

*الإجراءات التي اعتمدتها الدولة للهيمنة على الاقتصاد:

أ- على صعيد الزراعة: انتزاع الأراضي الزراعية من مالكيها وتقسيمها إلى ملكيات صغيرة ، وتوزيعها على صغار الفلاحين لكسب تأييدهم. هذا الاجراء أدّى إلى تراجع الإنتاجية الزراعية بسبب صعوبة استخدام الآليات الزراعية في الحيازات الصغيرة، كما أنّ المزارعين الجدد لا يملكون الخبرة الكافية وتُركوا بدون أي تمويل.

ب- على صعيد الصناعة: تأميم الرأسمال الوطني والأجنبي المستثمر في الصناعة ← هروب الرساميل الوطنية وتوقُّف تدفّق الرساميل الاجنبية ← تراجع الاستثمارات ← ↓ الإنتاج ← ↓ النمو الاقتصادي.

ج- على صعيد التجارة والخدمات: تأميم الدولة للمؤسسات المصرفية والتسليفية، وقطاعات النقل والتجارة الخارجية، وقسم كبير من التجارة الداخلية وخاصة المنشآت الكبيرة، ومعظم المؤسّسات السياحية.

-كذلك قامت الدولة بإنشاء البنى التحتية والمؤسّسات التربوية والصّحّيّة.

* تقييم للنموذج الاشتراكي: لم يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تجلّى ذلك بالنمو البطيء في الناتج المحلي الإجمالي و في متوسط الدخل الفردي السنوي الذي لم يشهد أي نمو يُذكر. وبالتالي بقيت المشكلات الاجتماعية بدون حلول.

التأميم: هو تحويل منشآت من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

ثالثًا: تجارب تنموية في بعض الدول العربية:

حاولت معظم الدول العربية القيام بتجارب تنموية، لاسيَما في فترة الخمسينات والستينات، إلا أنَ جميعها باءت بالفشل بسبب عدم توفر الشروط الذهنية والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة و... التي تفترضها عملية التنمية.

رابعًا": الاتجاهات الحالية لسياسات التنمية:

في الوقت الراهن، تغيرت النظرة إلى القطاع العام الذي كان يُعتبر العامل الأساس في النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لقد بدأ هذا الاقتناع يتراجع منذ نهاية السبعينات، بعدما اصطدم الاقتصاد الوطني بنكسات كبيرة جعلت برامج التنمية الاقتصادية، المرتكزة والمبنية على دور القطاع العام، تنهار ولا يُنجز منها إلا القليل.

لذلك بدأت عملية التقييم لدور وحجم تدخّل الدولة في الاقتصاد ونطاق هذا التّدخّل. تجسّد ذلك في وضع برامج التصحيح الهيكلي على صعيد الاقتصاد الوطني عام 1980، من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تقضي برفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتحرير أسعارها، من أجل تخفيض عجز الموازنة والدين العام، كما وتدعو إلى تقليص تدخل الدولة بالشؤون الاقتصادية، وإلى تحرير سعر صرف العملة الوطنية، وإعادة الاعتبار إلى قواعد السوق (العرض والطلب).

*رفع الدعّم عن السلع الاستهلاكية ← ↓ نفقات الدولة ← ↓ عجز الموازنة و ↓ الدين العام. (على الصعيد المالي) كما أنّ رفع الدّعم عن السلع الاستهلاكية يؤدّي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية.... (انعكاس سلبي) وعلى هذا الأساس، برزت مسألة التخصيص (الخصخصة) كأحد أهم الحلول المطروحة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة وتسريعها، وللخلاص من سيئات التدخل الحكومي الواسع وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية.

1-مشكلات الملكية العامة:

- تدخّل السياسيين في عملية التوظيف غير المجدي (اختيار عناصر غير كفوءة) والفائض (عدد موظّفين أكبر من الحاجة).

- رواتب الموظّفين منخفضة وحوافز المديرين ضعيفة ومراقبة غير كافية ← اللجوء إلى الرشوة ← فساد إداري وتنظيمي.

جميع هذه العوامل أدّت إلى تخفيض الكفاءة الانتاجية للقطاع العام (انخفاض الانتاجية) وارتفاع التكاليف، وكثيرًا ما أدّت هذه العوامل إلى اعتماد شديد على دعم الموازنة العامة.

-↓ الانتاجية و ↑ التكاليف ← ↓ القدرة التنافسية ← ↓الطلب على استهلاك السلع الوطنية ← ↓ الاستثمار ← ↓ الانتاج ← ↓ النمو الاقتصادي . (على الصعيد الاقتصادي)

-↓ الانتاجية و ↑ التكاليف ← التكاليف> الإيرادات ← خسارة (عجز) واعتماد على الموازنة لسدّ هذا العجز ← ↑ نفقات الدولة ← عجز مالي وزيادة الدّين العام . (على الصعيد المالي)

-↓ الانتاجية والناتج المحلي ← عدم القدرة على تلبية حاجات الناس ← الاعتماد على الاستيراد ← عجز في الميزان التجاري.

2-التّخصيص (الخصخصة):

أ-الأهداف أو الأسباب الّتي تدفع إلى التّخصيص (حسنات التّخصيص):

- تخفيض العجز العام لأنَ التخصيص يوفّر موارد مالية للخزينة من جهة، ومن جهة أخرى يخفّف عن عاتق الدولة الكثير من النفقات العامة.

- تنشيط فعالية وكفاءة المنشآت أو المؤسّسات العامة.

ب-أشكال التخصيص: (الوسائل)

- الانشاء والاستغلال والتحويل " B.O.T ": في هذا الشكل من التخصيص يتم تحويل المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص لفترة زمنية محدّدة قد تصل إلى عشر سنوات وأكثر، يتعهّد قانونيًّا خلالها برفع كفاءة وفعالية وإنتاجية المؤسّسة العامّة، من خلال صرف فائض الموظّفين، وتحديث الإدارة وتنظيمها، واستخدام وسائل إنتاجية حديثة، وبعد انتهاء الفترة يتمّ إعادة المؤسّسة العامة إلى القطاع العام.

وهناك شكل آخر من B.O.T يقضي بأن تعهد الدولة إلى القطاع الخاص بإنشاء واستغلال مرفق عام (طريق دولية، مرفأ...) لعدد محدّد من السنوات ومن ثمَ إعادته الى الدولة.

- الانشاء والاستغلال والتّمليك " B.O.O ": يتم تصفية المؤسّسة العامة وبيعها للقطاع الخاص بشكل نهائي.

ج- تقييم التخصيص:

حسنات	سيئات
- تخفيض العجز العام (نتيجة مالية) - تنشيط فعالية وكفاءة المنشآت أو المؤسسات العامة أي زيادة الانتاجية (نتيجة اقتصادية)	- الاحتكار في ظل غياب المنافسة - حدوث بطالة، توقُف عن العمل - رفع الرسم والتعرفة بشكل عشوائي (رفع الأسعار).

*لتفادي مشكلة الإحتكار في المؤسّسات التي تنوي الدولة تخصيصها، تعمد الدولة إلى طرح أسهم هذه المنشآت العامة للبيع في الأسواق الماليّة بما يسمح لصغار المالكين بشراء أسهم في هذه الشركات ← مكافحة الاحتكار.

3-تجربة البلدان النامية في مجال التّخصيص:

لا تزال تجربة التخصيص في معظم الدول النامية محدودة جدًّا ولم تحوّل إلى القطاع الخاص إلّا بعض المنشآت العامة الصغيرة من حيث الأصول، والخاسرة أساسًا للتخلّص منها.

بالإضافة إلى أنَ البلدان النامية تفتقر الى اسواق مالية متطورة، تسمح للمنشأة العامة ببيع أسهمها لتشجيع صغار المستثمرين على شرائها ومنعًا للاحتكار.

4- تجربة لبنان في مجال التّخصيص:

إن الحرب التي عاشها لبنان على مدى 17 عامًا، وما ألحقته من دمار في البنى التحتية، طرحت أمام الدولة مسؤولية إعادة الإعمار. ولكن في ظل العجز المالي وعدم توفر الموارد المالية، والمساعدات التي وعد بها لبنان لم ياتِ منها الا القليل جدًّا، طرحت مسألة التخصيص كأحد أهم الحلول المطروحة أمام الدولة لتأمين الموارد المالية اللازمة لإعادة الاعمار.خاض لبنان تجربة التخصيص في مجالي الهاتف الخليوي والبريد. وقرّرت الدولة إنشاء مجلس أعلى للتخصيص لمراقبة الجودة والاسعار، وزيادة الاستثمارات، وتخفيض الدين العام بالنسبة للناتج المحلي.

لا يوجد في لبنان توافق عام حول التخصيص، نظرًا للسلبيات التي تنطوي عليها هذه المسألة، كالاحتكار وارتفاع الأسعار فضلًا عمّا تخلّفه من بطالة.

Be Smart ACADEMY